E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.5
12 April 2005
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الثالثة والعشرون
دمشق، ٩-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٧ (أ-٢) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثانية والعشرين

اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي: القرار ٢٤٣ (د-٢٢)

موجز

اتخذت اللجنة في دورتها الثانية والعشرين القرار ٢٤٣ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي.

وتنفيذاً لهذا القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة من الأنشطة. فالسكك الحديدية هي من أهم وسائط النقل، نظراً لانخفاض كلفة النقل عليها مقارنة بوسائط النقل الأخرى مثل الشاحنة والطائرة، ولكونها أكثر أماناً ومراعاة للبيئة. وتعاني معظم بلدان منطقة الإسكوا من عدم إدراج مشاريع السكك الحديدية في خططها الإنمائية المتتالية. إلا أن الأمانة التنفيذية للإسكوا تولي هذا الموضوع اهتماماً خاصاً منذ عام ١٩٩٨. فقد جرى توصيف شبكة السكك الحديدية الدولية في المنطقة ضمن الشبكة الإقليمية في نظام النقل المتكامل في المشرق العربي الذي اعتمدته الدول الأعضاء في عام ١٩٩٩، ثم جرى إعداد أكثر من مسودة اتفاق للسكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، ونوقشت بنود الاتفاق وملاحقه في أكثر من اجتماع للخبراء وكذلك في الدورات المتعاقبة للجنة النقل في الإسكوا، إلى أن اعتمد الاتفاق ضمن فعاليات الدورة الثانية والعشرين للإسكوا المنعقدة في بيروت خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً مقتضباً للإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية تنفيذاً لبنود القرار ٢٤٣ (د-٢٢).

أولاً- أهداف الاتفاق ومنافعه

ألف- أهداف الاتفاق

١- يهدف الاتفاق إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تطوير شبكة سكك حديدية دولية تربط أقطار المشرق العربي (منطقة الإسكوا) فيما بينها، ومع جميع الأقطار العربية، وسائر أقطار آسيا وأفريقيا وأوروبا؛

(ب) تبني دول المنطقة محاور هذه الشبكة وإعطاؤها الأولوية المناسبة في الخطط الإنمائية الوطنية؛

(ج) مواءمة وتوحيد المواصفات الفنية التي يلزم توفرها على محاور الشبكة.

باء- الفوائد التي يمكن أن تعود على المنطقة من الاتفاق

٢- من الفوائد التي يمكن أن تعود على المنطقة من الاتفاق:

(أ) خفض تكاليف النقل وتحسين كفاءة حركة المرور وسلامته؛

(ب) تسهيل النقل البري والمتعدد الوسائط؛

(ج) زيادة التبادل التجاري والسياحي بين البلدان الأعضاء؛

(د) تقوية وتعزيز الترابط والتكامل الإقليميين بين البلدان الأعضاء وكذلك مع جميع البلدان العربية وسائر بلدان العالم.

ثانياً- مراحل اعتماد الاتفاق ومتابعة تنفيذ القرار

٣- صدرت الصيغة النهائية للاتفاق في الوثيقة E/ESCWA/TRANS/2002/1/Rev.2 واعتمد ضمن فعاليات الدورة الثانية والعشرين للإسكوا التي عقدت في بيروت من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وبدأ التوقيع عليه مباشرة بعد اعتماده.

٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بعثت الإسكوا برسائل إلى الوزراء المعنيين في الدول الأعضاء لحثهم على التصديق على الاتفاق في حالة الدول التي وقعت عليه أو التوقيع عليه في حالة الدول التي لم توقع بعد.

٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعدت الإسكوا كتيباً وخارطة ملونة حول الاتفاق، للتعريف بأهدافه وفوائده، والمحاور الواردة فيه وأطوالها ووضعيتها، من حيث كونها موجودة أو غير موجودة أو قيد الإنشاء، ومشغلة أو غير مشغلة، وكون عرض السكة قياسياً أو ضيقاً.

٦- وتابعت الاسكوا مع الدول الأعضاء إجراءات التوقيع على الاتفاق والتصديق عليه تمهيداً لدخوله حيز التنفيذ. وعقدت لجنة النقل دورتها الخامسة في بيت الأمم المتحدة في بيروت خلال الفترة من ٢ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، وأوصت الدول التي وقعت على الاتفاق بالإسراع في استكمال إجراءات التصديق عليه، ودعت الدول التي لم توقع على الاتفاق إلى القيام بذلك في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في فترة أقصاها ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٧- وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، بلغ عدد الأعضاء الموقعين على الاتفاق تسعة أعضاء هم: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية العربية السورية وفلسطين ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية. ولم توقع على الاتفاق أربعة أعضاء هم: دولة قطر وسلطنة عمان وجمهورية العراق والمملكة العربية السعودية.

٨- وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، صدق على الاتفاق أربعة أعضاء هم: المملكة الأردنية الهاشمية (١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، والجمهورية اللبنانية (٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، وجمهورية مصر العربية (٥ أيار/مايو ٢٠٠٤)، والجمهورية العربية السورية (٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥).

٩- ويدخل الاتفاق حيز التنفيذ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، أي بعد مرور ٩٠ يوماً على تصديق الدولة الرابعة.